

سلطنة عمان تحتضن أول لقاءات أميركية - حوثية مباشرة

مسقط - أحدثت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن منعطفاً حاداً في طريقة معالجتها للملف اليمني، وذلك بإجرائها أول اتصال مباشر مع جماعة الحوثي والتي كانت مصنفة منظمة إرهابية من قبل إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب وقامت الإدارة الجديدة بإلغاء ذلك التصنيف.

وقال مصدران مطلعان إن مسؤولين أميركيين كباراً عقدوا أول اجتماع مباشر مع مسؤولين من الجماعة المتصدرة في سلطنة عمان، وذلك في وقت تسعى فيه إدارة بايدن إلى وضع نهاية للحرب اليمنية المستمرة منذ ست سنوات.

واكتست الخطوة جراً كبيرة كون جماعة الحوثي محسوبة ضمن أذرع إيران في المنطقة والتي تستخدمها طهران في مد نفوذها وفي مواجهة حلفاء الولايات ومحاولة هز استقرارهم، ومن شأن التواصل معها أن يفهم باعتبارها نوعاً من "الاعتراف" بها والتسليم بسيطرتها على مناطق شاسعة من الأراضي اليمنية.

والغنى بايدن أيضاً قراراً للرئيس السابق ترامب بتصنيف الحوثيين جماعة إرهابية، لكن وزارة الخزانة الأميركية فرضت، الثلاثاء، عقوبات جديدة على اثنين من قادة الحوثيين العسكريين، متهمه إيهما بجلب أسلحة من إيران وتنظيم هجمات، بعدما كشفت الحركة الهجمات على السعودية وصعدت هجوماً على مارب باليمن.

والتقى ليندركينغ مع عبدالسلام في مسقط بعد اجتماعه مع مسؤولين من السعودية والأمم المتحدة في الرياض. كما زار الإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر خلال جولته بالمنطقة.

وذكر المصدران أن ليندركينغ طالب الحوثيين بوقف هجوم مارب وشجع الحركة على الدخول بجديّة في محادثات مع الرياض بشأن وقف إطلاق النار.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية إن ليندركينغ يقعد اجتماعات مع مسؤولين حكوميين كبار في المنطقة والتقى خلال جولته مع مبعوث الأمم المتحدة الخاص مارتن غريفيث. وأضاف المتحدث قوله لوكالة رويترز "إن نصرنا تعليقات على كل مناقشاته".

وتسعى السعودية في محادثات وقف إطلاق النار إلى الحصول على ضمانات بشأن أمن الحدود وكبح نفوذ إيران. وقال المصدران إن مستوى التمثيل السعودي في المحادثات الافتراضية ارتفع في الآونة الأخيرة إذ أن السفير السعودي لدى اليمن محمد آل جابر يتحدث حالياً مع عبدالسلام. وقال مصدر ثانٍ إنه إذا تم التوصل إلى اتفاق، فستتم إحالته إلى مبعوث الأمم المتحدة مارتن غريفيث للتجهيز لإطلاق محادثات سلام أوسع نطاقاً تشمل الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً التي تدعمها السعودية والمتمركزة حالياً في عدن.

وتحول تركيز الحرب في اليمن مؤخراً صوب منطقة مارب المنتجة للغاز حيث قتل المئات في هجومات للحوثيين في أشد المعارك فتسكا منذ عام 2018. وتحدثت تقارير، الأربعاء، عن اشتباكات عنيفة حول مارب ومدينة تعز التي تدور حولها أيضاً معارك شرسة.



فريق بايدن لديه المزيد من المفاجآت



انطلاقة جديدة بطاقت مختلف

حكومة الكويت تتجاوز مخاض التشكيل وتستعد لمواجهة الظرف الاستثنائي

أمير البلاد يدعو إلى تعاون السلطتين وحماية المال العام

جائحة كورونا والحد من تداعياتها الاجتماعية والاقتصادية. ولا يتوقع أن تكون طريقها مهيأة لحل بعض القضايا المعقدة ومثار خلاف مع مجلس الأمة، وعلى رأسها قضية العجز المالي التي تلوح الهوة واسعة بشأن طريقة حلها بين الحكومة التي تسعى إلى الاقتراض والسحب من رصيد الصندوق السيادي المعروف بصندوق الأجيال القادمة، وبين أعضاء البرلمان الذين عبروا عن رفضهم المسبق لهذا الحل.



مساعدة العارضي

استجابي لرئيس
مجلس الوزراء جاهز
وساقوم بتقديمه

وقدمت الحكومة الكويتية مطلع الأسبوع الجاري تعديلات على قانون الدين العام تتضمن إلغاء المدة الزمنية للسداد والتي كانت محددة سابقاً بثلاثين عاماً بالإضافة إلى تحديد سقف أعلى للاقتراض بما لا يزيد عن ستين في المئة من الناتج الإجمالي للبلاد، لكن رئيس اللجنة المالية بمجلس الأمة أحمد الحمد قال إن اللجنة رفضت في اجتماعها الذي حضره وزير ومحافظ البنك المركزي قانون السحب من احتياطي الأجيال، معلناً عن وجود رفض نيابي للقانون.

وجاءت الاستقالة عقب أزمة بين الحكومة ومجلس الأمة (البرلمان) وإعلان 38 نائباً في المجلس تأييدهم لاستجواب قدمه ثلاثة نواب للشيخ صباح الخالد. ويتهم النواب رئيس الحكومة "بمخالفة أحكام الدستور عند تشكيل الحكومة، وعدم مراعاة عناصر واتجاهات المجلس وهيمنة السلطة التنفيذية وانحيازها في انتخابات رئيس مجلس الأمة، علاوة على عدم تقديم الحكومة برنامج عملها فوراً بعد تشكيلها طبقاً للمادة 98 من الدستور".

وكانت المعارضة الكويتية عززت موقعها في الانتخابات التشريعية التي جرت في الخامس من ديسمبر الماضي بفوز 24 نائباً محسوباً عليها بمقاعد في مجلس الأمة.

ويجتمع أعضاء البرلمان الكويتي الذي ينتخب أعضاؤه لولاية مدتها أربع سنوات بسلطات تشريعية واسعة ويشهد مناقشات حادة كثيراً ما كانت تتحول إلى أزمات سياسية تطيح بالحكومة والبرلمان ليعاد تشكيلهما من جديد. فبين 2006 و2013 شهدت الكويت استقالة عشر حكومات.

وضمت حكومة الشيخ صباح الخالد الجديدة أحد عشر وزيراً من الحكومة السابقة وأربعة وزراء جدد. كما شهدت استحداث وزارتين هما شؤون النزاهة والاتصالات.

وتواجه هذه الحكومة على رأس أولويات عملها على المدى القصير

المدة الزمنية التي استغرقتها تشكيل حكومة كويتية جديدة خلفاً للحكومة المستقيلة في يناير الماضي تظهر مدى صعوبة الوصول إلى تركيبة مرضية لمختلف الفاعلين السياسيين، ولكنها انعكاس أيضاً لرغبة سياسية في التآني وتحسين التشكيل الوزاري الجديد من مصير سابقه وتوفير أقصى ما يمكن من شروط صموده واستمراره لمواجهة مصاعب الظرف الاقتصادي والاجتماعي الاستثنائي.

الكويت - دعا أمير الكويت الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، الأربعاء، "السلطنتين التشريعية والتنفيذية إلى التعاون البناء".

وشدد في كلمته لأعضاء الحكومة الجديدة أثناء أدائهم اليمين الدستورية أمامه على ضرورة "التصدي للقضايا الجوهرية وحماية المال العام عملاً بأحكام الدستور وتطبيق القانون على الجميع بحزم وشفافية". واستغرقت عملية تشكيل حكومة جديدة برئاسة الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح الذي أعيد تكليفه في يناير الماضي بعد استقالة حكومته السابقة حوالي سبعة وثلاثين يوماً، وذلك في مظهر على صعوبة مآضها، حيث تطلب الأمر إجراء مشاورات واتصالات مكثفة مع عدّة فاعلين سياسيين لتضييق هوة الخلافات مع نواب البرلمان والتي كانت وراء استقالة حكومة الشيخ صباح الخالد الثانية بعد فترة وجيزة من تشكيلها إثر الانتخابات التشريعية التي جرت في ديسمبر الماضي وانتجت برلماناً مكوناً في غالبيته من نواب معارضين.

وقالت مصادر كويتية إنه أخذ بعين الاعتبار في تشكيل الحكومة الجديدة توجهات ومطالب عدد من النواب باستبعاد شخصيات بعينها من التشكيل الجديد كانت توصف بأنها "مصدر تازيم"، وإجراء تفاهات بشأن حل عدد من القضايا الخلافية. لكن المصادر نفسها استدركت موضحة أنه لم يكن بالإمكان الاستجابة لجميع اشتراطات المعارضة، ما يفسر استمرار عدد من نواب البرلمان في وعيدهم باستجواب رئيس الحكومة وأعضائها بمجرد تسلمهم مهامهم.

وأكد النائب مساعد العارضي تمسكه باستجواب رئيس الوزراء وقال في وقت سابق لصحيفة "الرأي" المحلية "استجابي لرئيس الوزراء جاهز وسأقدم فور أداء الحكومة القسم".

وتطرح قضية استقرار السلطتين واستمرارية عملها بشدة في الكويت خلال الفترة الحالية وما يميزها من مصاعب حيث تواجه البلاد مثل سائر بلدان العالم جائحة كورونا وتداعياتها

الكويت - أجلت المحكمة الدستورية الكويتية إلى 14 مارس الجاري النطق بالحكم في قضية النائب بدر الداوم الذي يواجه طعناً في شرعية عضويته بمجلس الأمة الكويتي، ليتواصل بذلك الجدل حول القضية متجاوزاً إظهاره القانوني إلى إطار سياسي أوسع. وبرز الداوم المنتمي إلى تجمّع ثوابت الأمة السلفي بشكل كبير كأحد أقوى أصوات المعارضة للحكومة الكويتية تحت قبة البرلمان، حيث خاض منذ اليوم الأول لدخوله المجلس جميع "المعارك" انطلاقاً من محاولة منع مرزوق الغانم من الحصول مجدداً على منصب رئيس البرلمان وصولاً إلى الاستجواب النيابي الذي كان سبباً مباشراً في استقالة حكومة الشيخ صباح الخالد، فيما يواصل المشاركة في حوض معركة الاعتراض

على المساعي الحكومية للاقتراض والسحب من الصندوق السيادي للكويت بهدف حل الأزمة المالية. وأقيم الطعن القانوني في شرعية عضوية الداوم على إدانة سابقة أقرها القضاء الكويتي في حقّه سنة 2013 بسبب قضية تتعلق بـ"إهانة الذات الأميرية". وسبقت تلك الإدانة إصدار قانون في 2016 يقضي بمنع المسعى للذات الإلهية أو ذات الأنبياء أو الذات الأميرية من الترشح والانتخاب، وتمّ بموجبه منع الداوم من الترشح للانتخابات التي أجريت في العام نفسه بناء على تفسير دستوري أجاز تطبيق القانون المذكور بأثر رجعي. وفي انتخابات ديسمبر الماضي منّع الداوم مجدداً من الترشح لكن محكمة التمييز رفعت عنه المنع ما

عضوية نائب كويتي معارض مدار معركة متصاعدة

مكنه من المشاركة مرشحاً عن الدائرة الخامسة والفوز بمقعد في مجلس الأمة الذي تحوز المعارضة نسبة هامة من مقاعده.

وما يزال أغلب الجدل حول قضية النائب المعارض محصوراً إلى حدّ الآن في إطار قانوني، لكن القضية مرشحة وفق أغلب المتابعين للشأن الكويتي للتسييس نظراً لحالة التضامن الواسعة مع الداوم من قبل عدد كبير من نواب البرلمان والقطاعات السياسية التي ينتمون إليها، لاسيما التيارات الإسلامية وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين.

وفي حال إقرار المحكمة لعدم شرعية عضوية الداوم، فإن ذلك سيكون سبباً إضافياً لإشغال الخلافات مجدداً بين البرلمان والحكومة الكويتية التي تشكلت حديثاً.

على المساعي الحكومية للاقتراض والسحب من الصندوق السيادي للكويت بهدف حل الأزمة المالية.

وأقيم الطعن القانوني في شرعية عضوية الداوم على إدانة سابقة أقرها القضاء الكويتي في حقّه سنة 2013 بسبب قضية تتعلق بـ"إهانة الذات الأميرية". وسبقت تلك الإدانة إصدار قانون في 2016 يقضي بمنع المسعى للذات الإلهية أو ذات الأنبياء أو الذات الأميرية من الترشح والانتخاب، وتمّ بموجبه منع الداوم من الترشح للانتخابات التي أجريت في العام نفسه بناء على تفسير دستوري أجاز تطبيق القانون المذكور بأثر رجعي. وفي انتخابات ديسمبر الماضي منّع الداوم مجدداً من الترشح لكن محكمة التمييز رفعت عنه المنع ما

على المساعي الحكومية للاقتراض والسحب من الصندوق السيادي للكويت بهدف حل الأزمة المالية.